

## تطور التشريع الرياضي في الجزائر

### - تطور التشريع الرياضي :

حينما تريد أن تتكلم عن التطور التاريخي للتشريع الرياضي في الجزائر سيوقفك قانون **1901/07/01 الفرنسي** الذي يلقب بقانون الجمعيات حيث يعتبر كأول نص تشريعي ينظم الرياضة في الجزائر و يربها لصالح المعمرين أساسا مع انفتاحها النسبي لباقي الجزائريين . و اثر الثورة المباركة التي توجت بإستقلال الجزائر بادرت بلادنا إلى سن قواعد خاصة لتنظيم الرياضة حيث أولتها عناية بالغة من خلال القانون الذي عرف بقانون الرياضة ، و هنا يمكن للمتابع و الملاحظ تقسيم التطور التاريخي للتشريع الرياضي في الجزائر إلى ثلاثة مراحل هي :

**1- المرحلة الأولى الممتدة ما بين ( 1962 و 1975 ) " الاقتباسي " :**

غداة الإستقلال كان التنظيم الرياضي ضعيفا جدا و التأطير منعدما و النوادي الرياضية للهواة ناقصة جدا ، لذلك أعتبرت هذه المرحلة بالنسبة للجزائر مرحلة بحث عن التشريعات لكل قطاعات الوطنية عموما و القطاع الرياضي خصوصا ، و نظرا لخصوصية الوضع السياسي آنذاك و الذي كان متأثرا بالتشريعات الفرنسية و الذي يمدد العمل بالقوانين الفرنسية ما عدا ما يتعارض مع السيادة الوطنية ، صدر القانون رقم **62 - 157** المؤرخ في **01 / 12 / 1962** .

بالإضافة إلى هذا القانون جاء نص خاص بالجمعيات الرياضية عن طريق المرسوم رقم **63 / 254** المؤرخ في **10 / 07 / 1963** و الذي ينظم الرياضة و الجمعيات الرياضية . حيث نجد في مقتضياته القانون **1901 / 07 / 01** و القانون رقم **62 / 157** السالف الذكر و نجد في مادته الأولى النص على أن الجمعيات الرياضية يمكن أن تنشأ بصفة حرة في إطار أحكام قانون **1901** الفرنسي و ما يميز هذا الأخير هو أنه جاء أساسا للإعتراف بحرية إنشاء الجمعيات بعدما كانت ممنوعة بموجب قوانين ( **Chapelier** ) لـ **17 جوان 1971** .

و في **1970** صدرت تعليمات رسمية تشبه إلى حد بعيد من حيث المصطلحات أو المضمون القوانين و المنشورات الفرنسية المتعلقة بممارسة مهنة التربية البدنية و الرياضية و المتعلقة بالتكوين الرسمي لأساتذة التربية البدنية و الرياضية .

كانت الرياضة قبل الإستقلال منظمة بموجب قانون **1901 / 07 / 01** الفرنسي و الخاص بعقد الجمعيات ( **Contrat d'association** ) ، و التي كانت تشكل الوثيقة التشريعية الأساسية للنوادي الرياضية ، كما كانت مخصصة للمعمرين بينما للجزائريين كانت الممارسات الرياضية محددة في بعض الأنواع مثل كرة القدم ، الملاكمة العدو ، و الدراجات التي جعلت لخدمة المعمرين .

هذا التهميش ساعد على تقوية الروح الوطنية و أدى إلى ظهور بعض الجمعيات الرياضية منها قانون فرق كرة القدم ، و التي أخذت تسمية الجمعيات الإسلامية لتمييزها عن الجمعيات الفرنسية و إبراز الهوية الجزائرية ، و كانت وسيلة تحسيس الشعب الجزائري .

أم بعد الإستقلال فقد عني المشروع بتنظيم هذا القطاع و لم يتوقف على محاولة مطابقة تنظيمية القانون للتحويلات الإقتصادية و السياسية التي عرفت الجزائر ، و يرجع هذا الإهتمام إلى خصوصية هذا النشاط و أبعاده المختلفة .

و مهما كان ففي هذه المرحلة أخذت الجزائر بالنموذج الفرنسي للتربية البدنية و الرياضية و القائم على المفهوم الليبرالي ، و قامت بتطبيقها على المجتمع الإشتراكي رغم بعض محاولات الإصلاح .

كما إتسمت بمبدأ حرية و ممارسة الرياضة حيث كانت هذه الأخيرة تمس كافة القطاعات و الطبقات الإجتماعية و تمارس على كافة المستويات و هذا ما يسمى بـ : **جمهرة الرياضة** .

كما تعتبر هذه المرحلة بداية تكوين للإطارات و إنشاء النوادي الرياضية و الإنطلاق في سياسة إنجاز مركبات متعددة و صيانة المنشآت الموروثة عن الإستعمار و التكفل بالنوادي الرياضية .

### 1-3-2 المرحلة الثانية ( 1976 - 1986 ) " الإصلاحات " :

تشكل هذه المرحلة التحول الحاسم للتربية البدنية و الرياضية في الجزائر حيث صدر خلالها **الميثاقين الوطنيين 1976 و 1986 و دستور 1976** و الذي من خلاله حدد مشروع المجتمع و قبلها تقنين التربية و الرياضية عن طريق الأمر رقم **76 / 81** المؤرخ في **23 / 10 / 1976** الذي يتضمن جميع المسائل المتعلقة بالجمال الرياضي و حسب **المواد 1 ، 2 ، 4** من هذا الأمر تعتبر التربية البدنية و الرياضية حقا و واجبا في نفس الوقت ، و من هنا أصبح تنظيما إجباريا في كل قطاعات النشاط .

و في هذه المرحلة ظهر إلى الوجود الإصلاح الرياضي و بموجبه تهم الدولة و الهيئات و المؤسسات العمومية بقطاع الرياضة و تتكفل بالتدعيم المالي و إنجاز مشاريع و منشآت رياضية و كذلك

- التكفل بالجمعيات على مختلف المستويات
- التكفل بالرياضيين
- التكفل بتكوين إطارات الرياضة .

تلك هي الأهداف الرئيسية المحددة في الإصلاح الرياضي في ما يتعلق برياسة النخبة و الرياضة الجماهيرية .

كما تسعى الدولة و الجماعات المحلية التي وضع سياسة للنوادي الرياضية و أجهزة الرياضة ، و تنظيم مصالح مكلفة بترقية النشاطات الرياضية و كذلك إدماج النوادي الرياضية للهواة ضمن البلديات مما أدى إلى انخفاض عدد الجمعيات كما أدى إلى صدور التنظيم الجديد للرياضة في البلديات .

أما دستور 1976 فنجد المادة 67 و التي تنص على حق المواطنين في حماية صحتهم عن طريق ترقية التربية البدنية و الرياضية و لذلك أعتبرت الرياضة بأنها ذات منفعة عامة .  
و تعتبر سنة 1977 بداية التطبيق الفعلي للإصلاحات الرياضية و خلاصة القول نقول أنّ من بين توجهات هذه المرحلة خضوع الحركة الرياضية للمبادئ العامة للتحويلات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، و تم إدراجها كعنصر مكون بمسعى الثورة الثقافية و خلق نظام جديد للتربية البدنية و الرياضية يتطابق مع التوجهات الإشتراكية للبلاد .

### 1-3-3 المرحلة الثالثة ( بداية الثمانينات 1989 إلى يومنا هذا ) " إعادة بعث الرياضة " :

عرفت هذه المرحلة صدور عدة تشريعات منها القانون رقم 89 / 03 المؤرخ في 14 / 02 / 1989 المتعلق بتطوير و تنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية .  
جاء قانون 89 / 03 نتيجة للتحويلات السياسية و الإقتصادية في البلاد و الفراغ الناجم عن عدم تطبيق الأمر 79 / 81 هو من أثار ظهور قانون إستقلالية المؤسسات ( ق 88 / 01 ) و الذي أدى إلى تنازل المؤسسات العمومية عن تمويل النشاطات الرياضية للنوادي الرياضية ، و تسمى هذه المرحلة بمرحلة إعادة بعث الرياضة .  
و النقطة الأساسية في هذا القانون هو وضع تنظيم آخر لهياكل " المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية " .

أما بالنسبة لهياكل هذه المنظومة و هي المسماة هياكل التنظيم و التنشيط فتتكون أساسا من جمعيات رياضية بمختلف أشكالها و من بينها النوادي الرياضية للهواة ، و أهم شيء هو تحويل ممارسة الرياضة من المؤسسات إلى النوادي الرياضية و تعدد أهداف القانون 89 / 03 إلى ما يلي :

Activator

- تحديد حقوق و واجبات المؤطرين و المسيرين .
  - توسيع وعاء تمويل الممارسات الرياضية على مستوى النوادي الرياضية على مستوى النوادي الرياضية مهمة مكتملة لدور الدولة .
  - تعريف و تهيئة طرق مرنة لتنظيم و تسيير الهياكل و النوادي الرياضية .
  - توضيح أكثر لدور مختلف المتدخلين لاسيما النوادي و الرابطة و الإتحادية الرياضية .
- و نجد أنّ هذا القانون يقرر بصفة نسبية و لكن غير شاملة ميكانيزمات التكفل بالأنشطة الرياضية " الشركات الرياضية ، صندوق وطني ، صناديق ولائية لترقية مبادرة الشبيبة و الممارسات الرياضية " .

تتميز سنة 1989 كذلك بصدور دستور 1989 إلا أننا لا نجد فيه ما ينص صراحة على المجال الرياضي ، على إختلاف الدستور السابق لهذا بقى قانون 1989 هو القاعدة التشريعية الأساسية لهذا المجال إلى غاية 1995 حيث تم إلغاؤه بموجب أمر 25 / 02 / 1995 المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية و تنظيمها و تطويرها . ( الامر 95-05 ، 1995 )  
و يرجع السبب في إعادة النظر في القانون 89 / 03 إلى إنتقادات كثيرة وُجّهت عليه لعدم إستجابته للواقع الذي تغير و تطور بصفة سريعة في شتى المجالات فنجد مثلا ظهور مفاهيم جديدة للممارسات الرياضية للوسط المباشر ، و خاصة إذا علمنا كذلك أنّ القانون السابق يظهر فيه الطابع السطحي و نقص الثقة من حيث تحديد المفاهيم لذا وجب تحديدها و ضبطها و لأجل إستحداث أشياء أخرى في المجال الرياضي جاء الأمر 95 / 09 و الذي نحاول بإيجاز إبراز فحوى ما يصبو إليه بإعتباره القاعدة التشريعية الرياضية الأساسية التي تنظم حاليا المجال الرياضي .

### 1-3-4 المرحلة الرابعة :

أهم القوانين و المراسيم من 2005 إلى يومنا هذا :

1- المرسوم التنفيذي رقم 05-405 المؤرخ في 10/10/2005 يحدد كفاءات تنظيم للاتحادية الرياضية الوطنية وكذا شروط الاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام.

2- المرسوم التنفيذي رقم 05-502 المؤرخ في 19/12/2005 الذي يحدد قانون الأساسي للمسيرين الرياضيين المتطوعين المنتخبين.

3- قرار مؤرخ في 04 يوليو 2007 يحدد شروط انشاء مؤسسات الشباب والرياضة وتنظيمها وسيرها وكذا تعداد نوع المستخدمين العاملين لها ومؤهلاتهم.

4- مرسوم تنفيذي رقم 09-2334 ففي 14 يوليو 2009 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشباب والرياضة.

5- المرسوم التنفيذي 10-07 المؤرخ في 07 جانفي 2010 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشباب والرياضة.

6- القانون رقم 10-04 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

7- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 فبراير 2011 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشباب والرياضة.

8- مرسوم التنفيذي رقم 12-119 المؤرخ في 11 مارس 2012 جاء هذا المرسوم ليعديل المرسوم التنفيذي رقم 09-16 المؤرخ في 11 يناير 2009 والمتضمن احداث مدرسة وطنية ومدارس جهوية لكرة القدم.

9- القانون رقم 13-05 المؤرخ في 25 فبراير 2013 يتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

10- مرسوم التنفيذي رقم 13-94 مؤرخ في 25 فبراير 2013 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشباب والرياضة.

مرسوم التنفيذي رقم 14-245 مؤرخ في 27 غشت 2014 يتضمن أحداث مفتشية عامة في وزارة الشباب والرياضة وتنظيمها وسيرها.

11- مرسوم التنفيذي رقم 14-330 في 27 نوفمبر 2014 نوفمبر 2014 يحدد كفاءات تنظيم الاتحاديات الرياضية الوطنية وسيرها كذا قانونها الأساسي النموذجي.

12- مرسوم التنفيذي رقم 15-74 المؤرخ في 26 ربيع الثاني في عام 1436 الموافق ل 16 فبراير

2015 يحدد الأحكام والقانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي الرياضي الهاوي (المادة 13) تحدد تنظيم وسير النادي الرياضي الهاوي.

و من خلال المراحل الأربعة السابقة و الدراسة التحليلية لبعض التشريعات الرياضية نستنتج الأهمية التي يوليها المشرع لوضع تشريع رياضي متطابق مع متغيرات المجتمع .